



مليوناً معاق يماني بسبب الحروب والأمراض



والترفيهي وصل إلى 79387 معاقاً ومعاقة، حيث بلغت تكلفة هذه البرامج نحو 446 مليون ريال (2.54 مليون دولار). وقد أنشئ الصندوق اليمني للمعاقين عام 2002 ووصلت ميزانيته إلى أكثر من ثلاثة مليارات ريال سنوياً. وتفيد معلومات أن الصندوق لا يحصل على أي أموال حكومية، كما لم يستطع تحصيل الدعم المالي المقر قانوناً من مصلحة الجمارك ودور السينما ومستوردي السجائر الأجنبية، فيما يقتصر دعمه على مصانع السجائر المحلية. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة في إطار اهتمامها بالمعاقين أصدرت قبل نحو خمس سنوات قانون رعاية وتأهيل المعاقين الذي نص على تخصيص 5% من الدرجات الوظيفية الحكومية للمعاقين.

استمرت بين الجمهوريين والمكبيين من عام 1962 وحتى عام 1970، مروراً بحروب شطري اليمن في الستينات والسبعينات، وأخيراً حرب الانفصال التي جرت في صيف عام 1994. من جهة أخرى طالب الدكتور حميد البرهان اليمني بالعدول على توصية تطالب بضم صندوق المعاقين إلى مؤسسة حكومية، واتهم في مؤتمر صحفي عقده الأحد الماضي وزارة المالية بالسعي لإلغاء الصندوق، معتبراً أن ذلك الإجراء سيضر بمسيرة دعم ورعاية جمعيات المعاقين التي تصل إلى 73 جمعية في مختلف محافظات اليمن. وكشف تقرير سنوي أن عدد المستفيدين من برامج وأنشطة صندوق المعاقين للعام الماضي في مجالات خدمات الرعاية الطبية والتأهيل المهني والتعليمي والثقافي والرياضي

إلى بلوغ عدد السكان اليمنيين نحو 27 مليوناً. وتوضح الدراسة أن أنواع الإعاقة عديدة وتتمثل في الإعاقة الحركية أو الحركة الجزئية، بالإضافة إلى الإعاقة الذهنية والبصرية أو الصمم والبكم. وتعزى أسباب الإعاقة إلى العوامل الوراثية والبيئية وضعف الخدمات الصحية قبل وأثناء الولادة، إلى جانب حوادث المرور المتزايدة وسوء التغذية وفقر الدم والجروح والتقيحات المزمنة، بالإضافة إلى أمراض شلل الأطفال والدرن ومختلف أنواع الحمى (الروماتيزمية والشوكية والقلاعية)، وأخيراً الحمل المبكر والمتأخر. وتقول الدراسة إن أشد أنواع الإعاقة ناتجة عن الحروب والصراعات المسلحة التي شهدتها اليمن خلال العقود الأربعة الماضية، ابتداءً من حرب ثورة سبتمبر/أيلول التي

صنعاء / عبده عايش :

رغم غياب أي إحصائيات دقيقة عن عدد المعاقين باليمن فإن رئيس الاتحاد الوطني للمعاقين اليمنيين الدكتور محمد ناصر حميد قدر نسبتهم بـ 10%، واستند في ذلك إلى المعايير الدولية المقررة من منظمة الصحة العالمية التي تعتقد أن نسبة المعاقين في أي دولة تبلغ 10% من إجمالي عدد السكان فيها. وتتفق هذه النسبة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة أخرى أظهرت أن عدد المعاقين في اليمن يتجاوز المليونين من مجموع عدد السكان البالغ حالياً نحو 20 مليوناً. ويتوقع أن يرتفع عدد المعاقين في ضوء ظهور نتائج التعداد السكاني العام الذي أجري في ديسمبر/كانون الأول الماضي، في وقت تشير فيه مصادر إحصائية

في تقرير مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعدن:

الوزارة أولت شريحة المعاقين جل اهتمامها من خلال الإعداد والتأهيل لتتمكن من ممارسة دورها في المجتمع

المجمع المهني يؤهل المعاقين في بعض المهن التي تتناسب مع قدراتهم تمهيدا لدمجهم في الحياة العامة

نوضح لكم وضع مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية في عدن في إطار الفترة المنصرمة وما أنجز من أعمال في كثير من قطاعات الوزارة، ونخص بالذكر قطاع رعاية وتأهيل المعاقين من خلال استعراض ما جاء في تقرير فرع الوزارة في عدن.. فإلى التفاصيل:

عرض / أمين المغني و أماني العسيري

المعاقين ويقدم هذا المركز خدمات جلية للمعاقين في محافظة عدن وكذا المحافظات الأخرى المجاورة لها مثل أبين ولحج والضالع ويقوم صندوق رعاية وتأهيل المعاقين ورواتب المتعاقدين وحوافزهم إلى جانب ميزانية المكتب المقدمة للمجمع وإسهامات الصندوق الاجتماعي للتنمية في تطوير هذه المنشأة ويتكون المركز من الأقسام التالية: قسم الأطراف الصناعية، قسم الأجهزة التعويضية، قسم النجارة، قسم اللحام، قسم الأيدي الطبية.

وفي التقرير حدد عدد المستفيدين من المركز حتى نوفمبر 2013 م بنحو (136) حالة. والمخ التقرير أن مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية يشرف على نشاط فرع صندوق رعاية وتأهيل المعاقين حيث يعتبر هذا الصندوق المنسق لكافة القضايا التي تخص المعاقين في إطار المحافظة والتي تتخلل المتابعة مع الإدارة العامة للصندوق بالعاصمة من حيث الأجور التعاقدية والميزانيات التشغيلية وكذا نشاط جمعيات المعاقين بالمحافظة.

المعاقين ويقوم الصندوق بدعم هذه الجمعيات والمراكز بالنفقات التشغيلية وأيضاً بدفع رواتب المتعاقدين فيها. وقال التقرير إنه في محافظة عدن وحدها يستفيد من تمويل الصندوق (12) جمعية ومركزاً موزعة على حسب الإعاقة: مركز لذوي الإعاقة، ثلاث جمعيات ومراكز في مجال الإعاقة الذهنية، وجمعيات في مجال الإعاقة السمعية وناد، وجمعيات عاملتان في مجال الأطفال المعاقين، وورشة أطراف وعلاج طبيعي، وفرع اتحاد جمعيات المعاقين، وجمعية عاملة في مجال الإعاقة الحركية، وأخيراً مركز للأشغال اليدوية.

وأكد التقرير قيام الصندوق بصرف النفقات التشغيلية لهذه الجمعيات والمراكز إضافة إلى صرف المكافآت للمتعاقدين من هذه الجمعيات حيث بلغت النفقات المصروفة للنصف الأول أكثر من خمسة وعشرين مليون ريال وبلغ إجمالي عدد المتعاقدين بهذا الجمعية (247) متعاقدًا ومتعاقدة. ويبلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمات والمراكز (2400) منهم (1930) ذكور و(470) إناث. صعوبات تقف عائقاً أمام تلبية الاحتياجات المتزايدة للمراكز

المعاقين في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة كما تم عرضه في سياق التقرير: قطاع الرعاية الاجتماعية: ذكر التقرير أن هذا القطاع من القطاعات التي يولها المكتب جل اهتمامه حيث يقوم المكتب بتقديم خدماته لكل الشرائح الاجتماعية المحتاجة والمتمثلة بذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين والعجزة والمسنين والطفولة الأمانة وأطفال الشوارع والجائحين والجائحات والمكفوفين والفقراء والمسنين وذلك من خلال الإدارات والمراكز والمعاهد التابعة له في جميع مديريات المحافظة.

وفيه يدخل معهد النور للمكفوفين، وأوضح التقرير بشأنه أنه الحكومة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أولت جل اهتمامها بشريحة المكفوفين من حي الرعاية والعتاة بهم من خلال الإعداد والتأهيل حتى تتمكن هذه الشريحة من ممارسة حياتها ودورها في المجتمع وقد قامت إدارة المعهد بالتنسيق مع إدارة التربية الشاملة في مكتب التربية والتعليم بنزول موجهين لدرسي المعهد وعمليات إدارة المعهد على فترات منتظمة لتتلاءم وطبيعة نشاط المعهد. استطاعت إدماج عدد من الطلاب المكفوفين في إطار المعهد اعتباراً من المرحلة التمهيدية وحتى الصف الخامس وتقوم إدارة المعهد بنقل الطلاب من أماكن سكنهم إلى المعهد والعودة بهم إلى مساكنهم كما تقوم إدارة المعهد بالقيام بعملية النزول الميداني إلى مدارس المبصرين بغرض التعرف عليها من قبل المكفوفين في يتم إدماج المكفوفين في هذه المدارس حتى يتمكنوا من مواصلة دراستهم وبلغ عدد الطلاب المستفيدين (35) طالباً وطالبة من 5 سنوات حتى 15 سنة وقامت الإدارة بالتنسيق مع إدارة التوجيه والتربية والتعليم بنزول موجهين لدرسي المعهد وعمليات إدارة المعهد على فترات منتظمة لتتلاءم وطبيعة نشاط المعهد. المكفوفين.

جاء في معرض التقرير مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل توضيح إنجازات المكتب في ظل الصعوبات التي تواجه نشاطه حيث ذكر أن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل تمكن من تجاوز الصعوبات والموقات التي واجهت سير عمله خلال الفترة المنصرمة وذلك لتنفيذ الأهداف والغايات المرسومة في خطة عمل المكتب رغم الأوضاع الصعبة التي يعاني منها والمتمثلة في شحة الإمكانيات المادية التي لا تتوافق والخصائص الجوهرية لمحافظة عدن فهي تختلف في غيرها من المحافظات الأخرى بحكم موقعها الجغرافي ووضعها الاقتصادي والاجتماعي لأنها تعتبر المحافظة الحاضنة لكل الفئات العمرية المتباينة من مختلف الشرائح الاجتماعية ذات السموات الاقتصادية المتناقضة.. وهذا الانجاز تم بالجهود الذاتية التي قام بها المكتب من تغطية كافة مجالاته الرئيسية التي تعمل على تقديم خدماته إلى جميع الفئات العمرية المرتبطة به وذات العلاقة المباشرة بخدمات كل قطاع على حدة من القطاعات الأساسية التابعة له وهي:

- قطاع القوى العاملة بقسميها المحلي والأجنبي.
- قطاع الرعاية الاجتماعية.
- قطاع التنمية الاجتماعية.
- المشاريع الاستثمارية المنفذة والمعتمدة في الموازنة المحلية.

و فرز خلال التقرير مهام وأنشطة هذه القطاعات التابعة للمكتب وفق خطة العمل التي ركزت جل اهتمامها على تقديم خدماتها بشكل أفضل للفئات التي هي بحاجة ماسة إلى خدمات المكتب مثل العجزة والمسنين والجائحين والجائحات والمعاقين والمعاقات والفقراء والطفولة المبكرة وأطفال الشوارع والمطلوبين وغير المهلهين وذلك لمرعاتهم ومد يد العون لهم من خلال مظلة الأمان الاجتماعي المتمثلة بالرعاية الاجتماعية وقانون الضمان الاجتماعي والتدريب والتأهيل المهني في المراكز التابعة للمكتب لهذا الغرض لتحقيق مبدأ التكافؤ بين أسلوبي العرض والطلب في سوق العمل المحلية بالمحافظة هذا بالإضافة إلى عملية البحث عن فرص العمل للشاغرة والنشأت والمؤسسات الأهلية والخاصة وذلك لتشغيل عدد من العمال المحليين العاطلين عن العمل والمسجلين بمكتب التشغيل التابع للمكتب بالمحافظة وذلك تنفيذاً لقانون العمل رقم (5) لعام 1995 م وتعديلاته بالقانون رقم (25) لسنة 1997 م بالإضافة إلى القوانين الأخرى الصاحبة وبما يتوافق ونظام السلطة المحلية وسياسة الدولة في هذا المجال المتمثلة بمكافحة ظاهرة الفقر والحد من انتشارها وكذا محاربة البطالة من خلال تأهيل العنصر البشري واستثماره الاستثمار الأمثل وتمكينه من أخذ حقه في عملية المشاركة المجتمعية في ظل التنمية المجتمعية الشاملة والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني.

قطاعات تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة
فصل تقرير المكتب أنشطة وعمل كافة القطاعات التابعة له ومنها نستعرض مهام وأنشطة القطاع

دور المعاق في المجتمع



أمين المغني

ينبغي أن تتاح للمعاقين فرصة الاضطرار الفعاليات اتخاذ القرارات وادماجهم ومشاركتهم في البرامج الأخرى، إلا أن المجتمع يرفض أن يكون المعاق عضواً فعالاً فيه ولا يعترف به ويأهونه وتتمتع بعض الأحياء بسوى الإحباط الذي يثبت وجوده ويعمل شيئاً مفيداً. لهذا المعاق يحتاج إلى التشجيع والأمل حتى يصبح في المستقبل كاتباً أو شاعراً أو مدرساً أو طبيباً فالكثير منهم واجهوا بعض المشاكل وتحدها وتجاوزها بإرادتهم وعزيمتهم وعلمهم. وقد واجهت أنا الكثير من المشاكل وحاولت أن أتغلب عليها بإرادتي وعلمي مع أنني لم أتلق في بعض الأحيان سوى الإحباط الذي يجعلك إنساناً يائساً في حياتك. ولكننا نحاول أن نمارس حياتنا طبيعياً ونحاول أن نكسر الحاجز الذي يهبط البعض ونتمنى أن نكون معا يوماً واحدة حتى نتغلب على إعاقتنا فنحن لسنا عاجزين بعقلنا وأفكارنا وعملنا ولكن سبب إعاقتنا وعجزنا هو فقدان حاسة من حواسنا كالبصر أو السمع أو النطق ومع ذلك لا نضعنا إعاقتنا من العمل والاجتهاد في حياتنا. لهذا نتمنى منكم أن تدفعوا بنا إلى الأمام فالصبر الغائب والناسيم الذي يسكن قلوب البعض أصبح يفكر كيف يستغلنا ولا يفكر حتى في التعاطف مع ذوي الإعاقة لكن هناك قلة قليلة من تحاول أن تتبأن أن المعاق ليس معاق الجسد وإنما معاق العلم والأخلاق. ونتمنى أن تنتشر النوعية عن حقوق المعاقين وأن يلتقي المعاق الدعم العنوي وليس المادي فقط حتى يكمل دراسته ويعمل نفسه ويتسوق على غيره ويبنين مستقبله بنفسه. وأن ينتهي إهمال دور الرعاية الاجتماعية بالنسبة للمعاق وأن تلتفت منظمات المجتمع المدني إلى المعاق كجزء وفرد من مجتمعتنا وحياتنا، ولا يتم تهيمشه، بل لها من دور كبير وفعال في حياة المعاق. فنحن دائماً نقول أن للجهود الطوعية دوراً فاعلاً في مساندة ذوي الإعاقة ودمجهم بالمجتمع فلنعمل معا على أن يكون للمعاق كلمة في حياتنا.

وتناول التقرير أبرز الصعوبات التي تواجه المكتب من حيث تلبية الاحتياجات المتزايدة للمراكز التي يمكن تلخيصها بالآتي:

- 1- ضعف الميزانيات التشغيلية القائمة وكذا ضعف ميزانية المكتب فيما يخص بند المكافآت والحوافز والوقود والصيانة بدل تطيب.
- 2- عدم تثبيت المتعاقدين للتخصصين والمتطوعين في المراكز منذ سنوات طويلة.
- 3- بعض الديون المتراكمة لمؤسستي المياه والكهرباء حيث تتعرض دور الرعاية للانتقادات المتواصلة.
- 4- عدم اعتماد ميزانيات تشغيلية من قبل مكتب المالية للمراكز الجديدة في المدايرة والبريقة.
- 5- عدم وجود وظائف خدماتية نحن بحاجة لها.
- 6- عدم وجود وسائل نقل للمكتب لتسيير العمل على مستوى قيادات عمل المكتب والإدارات التابعة لها.
- 7- زيادة مقدار الدعم السنوي للجمعيات على مستوى المحافظة وبما يتناسب وعددها.
- 8- عدم اعتماد حالات جديدة.
- 9- طلبات حوالي (13000) حالة جديدة قيد الانتظار.
- 10- إسقاط ثلاثة آلاف حالة من صنعاء من ضمن حالات 2008 م.
- 11- المركزية الشديدة من قبل المركز الرئيسي والمالية صنعاء في تأخير مرتبات الموظفين و

مقترحات لتسهيل عمل قطاعات المكتب
النفقات التشغيلية وعلى إثر ذلك قدم المكتب عبر هذا التقرير عدداً من المقترحات المساعدة في تسيير عمل كافة المراكز والقطاعات التابعة للمكتب وهي كالتالي:

- 1- زيادة دعم الجمعيات السنوي.
- 2- اعتماد ميزانيات تشغيلية للمراكز الجديدة: الطفولة الأمانة (المدايرة) والاسر المنتجة (البريقة).
- 3- الأفرج من مخصصات الأدوية المقدمة لفئة المعاقين وعددهم حوالي 900 معاق بالمحافظة.
- 4- زيادة الميزانية التشغيلية للمكتب والمراكز التابعة له.
- 5- تثبيت المتعاقدين وعددهم 32 في مراكز الأسر المنتجة.
- 6- اعتماد الحالات المنتظرة في صندوق الرعاية الاجتماعية بعدن التي بلغت 13000.
- 7- مطالبات وزارة المالية بتوفير اعتمادات الثلاثة آلاف حالة.
- 8- نقل الصلاحيات الكاملة لصندوق المعاقين والرعاية الاجتماعية ذلك لتسهيل خدمة المستفيدين.
- اعتماد توجيهات الأخ / رئيس الوزراء ومحافظة المحافظة الخاصة بصرف مبلغ (1000.000) (ريال) في بند المكافآت توظفي المكتب.
- 10- توفير وسائل مواصلة لتسيير عمل المكتب.

خدمات لتخفيف معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة

لم يهمل التقرير ذكر أنشطة وعمل فرع صندوق رعاية وتأهيل المعاقين عدن من أجل تدليل الصعوبات التي تواجه المعاقين في متابعة قضاياهم في المركز الرئيسي في صنعاء فقد تأسس فرع الصندوق للإسهام في تخفيف المعاناة عن الأشخاص ذوي الإعاقة وللعمل فأن الفرع يقوم بتقديم خدمات متعددة للأشخاص ذوي الإعاقة وللجمعيات والمراكز العاملة مع المعاقين في محافظات عدن / لحج / أبين وتبلغ عدد الجمعيات العاملة في هذه المحافظات (21) جمعية ومركزاً ومن هذه الخدمات..

أولاً: في مجال خدمات الرعاية المقدمة على مستوى الأفراد:

- 1- المجال الصحي: قام الفرع باستكمال الإجراءات الخاصة بالعمليات الجراحية لعدد (25) شخصاً معاقاً منهم (15) ذكور و(10) إناث وتم صرف قيمة العمليات بمبلغ يزيد عن 2500000 ريال (مليونين وخمسمائة ألف ريال).
- 2- المجال التعليمي: رفع وثائق عدد (66) طالباً وطالبة من الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن صرف إجازات دراسية لهم منهم (45) في المستوى الثانوي والأساسي و(18) في المستوى الجامعي بكالوريوس و(3) في الماجستير. ثانياً: المستوى المؤسسي (التأهيل والتدريب) وأشار التقرير إلى أن عدد الجمعيات والمراكز التي تقوم بتقديم خدماتها للأشخاص ذوي الإعاقة (21) جمعية ومركزاً في محافظات عدن / لحج /

في محافظة عدن وحدها يستفيد من تمويل الصندوق (12) جمعية ومركزاً موزعة بحسب الإعاقة

عدم تثبيت المتعاقدين المتخصصين والمتطوعين في المراكز منذ سنوات طويلة يمثل صعوبة في تلبية احتياجات المراكز

